

كتاب
قسم الفياء
والغنيمة

obeikandi.com

كتاب قسم الفء والغنمة

أخبرنا الشافعى رحمته الله قال : سمعت ابن عيينة ، عن الزهرى ، أنه سمع مالك بن أوس بن الحارث ^(١) يقول : سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلى يختصمان إليه فى أموال النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال عمر : كنت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون المسلمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنة ، فما فضل جعله فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله ، ثم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوليها أبو بكر الصديق بمثل ما وليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم وليتها بمثل ما وليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر الصديق ، ثم سألتمانى أن أوليكماها فوليتكماها على أن تعملما فيها بمثل ما وليها فيه رسول الله ، ثم وليها به أبو بكر ، ثم وليتها به ، فجتتمانى تختصمان ؟! أتريدان أن أدفع إلى كل واحد منكما نصفاً ؟ أتريدان منى قضاء غير ما قضيت به بينكما أولاً ؟ فلا الذى ياذنه تقوم السماوات / والأرض ، لا أقضى بينكما قضاء غير ذلك ، فإن عجزتما عنها ١٠٩ / ب فادفعاها إلى أكفكماها .

قال الشافعى : قال لى سفيان : لم أسمعه من الزهرى ؛ ولكن أخبرنيه عمرو بن دينار ، عن الزهرى . قلت : كما قصصت ؟ قال : نعم .

هذا حديث صحيح متفق عليه ، أخرجه الجماعة ^(٢) . وأخرجه أطول من هذا وأتم وفيه زيادة تتضمن ذكر ما جرى بين على والعباس من المنازعة والخطاب عند عمر .

فأما البخارى : فأخرجه عن إسحاق بن منصور بجهر القروى ^(٣) ، عن مالك .

وأما مسلم : فأخرجه عن قتيبة ، ومحمد بن عباد ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن الزهرى ، ولهما روايات لهذا الحديث طويلة وقصيرة .

(١) كذا بالخطوطة «ابن الحارث» ، والصحيح ابن الحدان كما هو بمراجع التخرىج المذكورة بعد .

(٢) البخارى فى فرض الخمس (٣٠٩٤) . ، ومسلم فى الجهاد والسير (٤٨/١٧٥٧ ، ٤٩) ، وأبو داود فى الخراج والإمارة (٢٩٦٣) ، والترمذى فى السير (١٦١٠) ، والنسائى فى قسم الفء ١٣٥/٧ ، ١٣٦ .

(٣) كذا بالخطوطة : «إسحاق بن منصور» ثم لفظ غير مفهوم ، ثم القروى الذى فى البخارى إسحاق بن محمد الغزوى ، وقد علق عليه ابن حجر فى الشرح فقال : هو شيخ البخارى الذى تقدم قريباً فى باب قتال اليهود .

وأما أبو داود : فأخرجه عن الحسن بن علي ، ومحمد بن يحيى بن فارس ، عن بشر بن عمر الزهراني ، عن مالك بن أنس ، عن الزهري .

وأما الترمذي : فأخرجه عن الحسن بن علي ، عن بشر بن عمر ، عن مالك ، عن الزهري ، وذكر طرفاً من أول الحديث ، ثم قال : وفي الحديث قصة طويلة .

وأما النسائي : فأخرجه عن علي بن حجر ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب عن عكرمة بن خالد ، عن مالك بن أوس بن الحدان .

وقد أخرج مالك في الموطأ طرفاً إلى قوله : عدة في سبيل الله (١) .

الواو في قوله : «والعباس» «واو» الحال ، والجمله من الكلام مبتدأ وخبر ، وقوله : «في أموال النبي ﷺ» يريد الأموال التي خلفها من القرى والنخل مما أفاء الله عليه من بنى النضير وخيبر وفدك ، ولم يرد به الذهب والفضة ؟ فإن النبي لم يخلف ديناراً ولا درهماً . وكل ما يقتنى ويُتموّل يسمى مالا في الغالب .

والفء : هو ما وصل / إلى المسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا قتال ، وقد فسره بقوله : ما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب . والايجاف : ضرب من السير ، تقول : وجف البعير والفرس ويجف وجفًا ووجيفًا ، وأوجفته أنا إيجافًا أى : حملته على السير ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ [الحشر: ٦] يريد ما أعملتم على تحصيله خيلاً ولا إبلاً .

والكراع : اسم لجماعة الخيل ، قال الأزهرى : قال الليث : الكراع : اسم لجميع الخيل . والكراع : الخيل نفسها .

والباء في قوله «بمثل» : يحتمل أن تكون «باء» التشبيه ، أى وليتها بالأمر الذى وليها وهو الإمارة والحكم على المسلمين ، ويحتمل أن يكون التقدير ثم وليتها عاملاً بما عمل به رسول الله ﷺ وأبو بكر .

وقوله : «بإذنه تقوم السماوات والأرض» : استقامتها وثباتها واستقرارها على حالتها .

قال الشافعي رحمه الله : ومعنى قوله : «فكانت لرسول الله ﷺ خالصة» : يريد به ما كان يكون للموجفين ، وذلك أربعة أخماس الغنيمة . قال : وقد مضى من كان

ينفق عليه رسول ﷺ فلم أعلم أن أحداً من أهل العلم قال : لورثتهم تلك النفقة التى كانت لهم ، ولا يخالف فى أن يجعل تلك النفقات حيث كان رسول الله ﷺ يجعل فضول غلات تلك الأموال : مما فيه صلاح الإسلام وأهله .

وقال الشافعى : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [الأنفال : ٤١] وقال : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِن خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ إلى قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ / ١١٠ ب السَّبِيلِ ﴾ [الحشر : ٦ ، ٧] قال الشافعى رحمته : والغنيمة والفىء يجتمعان فى أن فيهما معاً الخمس من جميعهما لمن سماه الله تعالى له فى الآيتين معاً ، ثم يفرق الحكم فى الأربعة الأخماس بما بين الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وفى فعله ؛ فإنه قسم أربعة أخماس الغنيمة^(١) ، والغنيمة الموجف عليه بالخييل والركاب لمن حضر من غنى وفقير .

والفىء : هو ما لم يوجف عليه بخييل ولا ركاب ، فكانت سنة رسول الله ﷺ فى القرى التى أفاء الله عليه أن أربعة أخماسها لرسول الله خاصة دون المسلمين يضعها رسول الله ﷺ حيث أراه الله عز وجل .

وتفصيل المذهب : أن الفىء يقسم خمسة أقسام ؛ فقسم منها يقسم خمسة أقسام : للرسول ، ولذى القربى ، واليتامى ، والمسكين وابن السبيل ؛ وأربعة أقسام لرسول الله خاصة ؛ فيكون له من الفىء أربعة أخماس وخمس خمس ، وهو واحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين سهماً ، فلما مات رسول الله ﷺ انتقل السهم الذى كان له من الخمس إلى المصالح ؛ وأما الأربعة الأخماس ففيها قولان :

أحدهما : أنها انتقلت إلى الغزاة المرصدين للجهاد .

والثانى : أن ترصد لمصالح المسلمين كخمس الخمس ، وذلك بأن تصرف إلى الغزاة والقضاة وأهل العلم وبناء المساجد والقناطر والسقايات ونحو ذلك .

قال أبو حنيفة : الفىء لا يخمس ويصرف جميعه مصرف الخمس . وقد قال الشافعى أيضاً : وجملة الفىء ما رد الله على المسلمين من المشركين بغير قتال مثل ما انجلوا عنه فزعاً من المسلمين ، ومثل الجزية والخراج والعشور من تجاراتهم ، وجميع ذلك بخمس ، وقال فى القديم : لا يخمس إلا / ما انجلوا عنه فزعاً من المسلمين ، ١١١/أ

(١) فى المخطوطة «أربعة أقسام الغنيمة» ، وهو خطأ ، لعله من الناسخ .

ولا يخمس الخراج والجزية .

وأما ما كان من الفىء مما لا ينقل ويحول كالدور والأراضى فقد نص الشافى رضي الله عنه أنه يصير وقفًا على من تقدم ذكره من المستحقين .

وفى سهم ذوى القربى وجه أن لا يكون وقفًا عليهم بل هو ملكهم ينصرفون فيه وكما يختارون .

وأما قسمة الغنائم : فسترد فى موضعها ؛ فإن مساق هذا الحديث هو لقسمة الفىء .

ثم أخرج الشافى رضي الله عنه مؤكدًا لذلك عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن الزهرى ، عن مالك بن أوس بن الحدثان ، عن عمر ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا نورث ما تركناه فهو صدقة » .

قال : وسمعت عمر بن الخطاب ينشد عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبى وقاص ، وطلحة والزبير ، فقال : أنشدكم الله الذى بإذنه تقوم السماوات والأرض ، أسمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما نورث ما تركناه صدقة » ؟ قالوا : نعم .

وأخرج هذا المعنى أيضًا من حديث أبى هريرة وقد تقدم ذكره فى كتاب الفرائض . والله أعلم .

وأخبرنا الشافى رضي الله عنه ، أخبرنا ابن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو جاءنى مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأت ، فجاء أبو بكر فأعطاني حين جاءه » .

قال الربيع : بقية الحديث حدثنى غير الشافى من قوله قال : لو جاءنى .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم .

أما البخارى : فأخرجه عن قتبية ، عن سفيان ، عن عمرو / بن دينار ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، ولفظهما أتم (١) . ونحن نذكر بعض روايات مسلم ب/١١١

(١) البخارى فى الجزية والموادعة (٣١٦٤) ، عن على بن عبد الله ، عن إسماعيل بن إبراهيم ، عن روح ابن القاسم بالإسناد ، أما الإسناد الذى ذكره المصنف فليس للبخارى ، وأغلب ظنى أنه لمسلم . وإن كنت لم أقف على الحديث فى مسلم حتى أتحمق منه .

قال : قال النبی ﷺ : « لو جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا » ، فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبی ﷺ ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادی من كان له عند رسول الله ﷺ عدة أو دين فليأتنا ، فأتيته فقلت : إن النبی ﷺ قال لي كذا وكذا فحثا لي حثية فعددتها فإذا هي خمسمائة ، فقال : خذ مثلها . زاد في رواية أن جابرا قال مرة : فأتيت أبا بكر فسألته فلم يعطني ، ثم أتيته فلم يعطني ، ثم أتيته الثالثة فقلت : سألتك فلم تعطني ؛ فأما أن تعطني وإما أن تبخل عني ، [فقال أبو بكر] (١) : ما منعك من مرة إلا وأنا أريد أن أعطيك . قال ابن المنكدر : وأى داء أدوى من البخل .

قوله : « هكذا وهكذا » : يريد ملء كفيه مرتين ، كأنه قد أشار إليه بكفيه جميعاً مرتين أو ثلاثاً .

وأراد الشافعي من هذا الحديث أن الفیء لرسول الله ﷺ خالصاً ؛ ولذلك وعد جابراً منه بما وعد خاصة دون غيره ؛ حيث كان له خالصاً يتصدق فيه كما يريد ، ويؤثر منه واحداً دون واحد .

وقول الربيع : بقية الحديث حدثني غير الشافعي أخرج بعضه وتماه سمعته من غيره ، وكأنه يريد ببقيته تمام ما ذكرناه من رواية مسلم . والله أعلم .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس ؛ أن عمر بن الخطاب قال : ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه إلا ما ملكت أيانكم .

١/١١٢ وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا إبراهيم بن محمد بن المنكدر ، عن مالك بن أوس ، عن عمر بن الخطاب نحوه قال : فلتن عشت لياتين الراعي / بسر وحمير حقه .

قوله : « أعطيه أو منعه » : يريد أن المسلمين جميعهم لهم فيما أفاء الله عليهم حق ونصيب سواء ، أعطاه متولى المال فإنه يكون قد أعطاه حقه ، وإن منعه المتولى ، ثم استثنى الأرقاء .

وقوله : « لياتين الراعي بسر وحمير حقه » ؛ ذكر ذلك مبالغة في عدله وإنصافه

(١) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة ، ويدل عليه سياق الحديث .

وايصاله كل ذى حق إلى مستحقه (١) وإن بعدت المسافة فيما بينه وبينه ، وإن كان ذو الحق قوياً أو ضعيفاً ، أو شريكاً أو دينياً ، فلذلك قال : الراعى مبالغة .

قال الشافى : يحتمل هذا الحديث معانى منها : أن يقول : ليس لأحد أن يعطى بمعنى حاجة من أهل الصدقة ، أو بمعنى أنه من أهل الفىء الذين يغزون إلا وله حق فى مال الفىء أو الصدقة ، وهذا كان أولى معانيه ، واحتج بقول النبى ﷺ فى الصدقة : « لا حظ فيها لغنى ولا لذى مرة مكتسب » (٢) وقيل : أراد به الفقراء والمحتاجين ، كأنه قال : ما من أحد محتاج ، وقيل : أراد به أن مال بيت المال يكون فيه حق لجماعة المسلمين ، فمنهم من يستحق الصدقة ، ومنهم من يستحق الفىء الخمس ، فصرف إليه فى مصلحة ، قيل : أراد به العموم فكان ما يعطى المجاهدين فهو حق لهم ولغيرهم ممن يسقط عنه الفرض بجهادهم ، ويكفى شر العدو بهم .

والصدقة تصرف إلى الفقراء فيكون فيها نفع الأغنياء ، لأنهم يكتفون بها عن الاضطرار إلى أموالهم .

قال : والذى أحفظ عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من الفىء ، وأهل الفىء كانوا فى زمان رسول الله ﷺ بمعزل عن الصدقة ، وأهل الصدقة كانوا بمعزل عن الفىء ، ورواه المزنى ، عن ابن عباس .

وتفصيل المذهب أن الأربعة الأقسام من الفىء يقسم على مستحقيها من الرجال البالغين الأحرار المقاتلة ؛ لأن من ليس ببالغ ليس من أهل القتال / فيحضر فرسانهم ورجالتهم فيفرق ذلك عليهم بقدر كفايتهم ويختلفون فى مبلغ العطاء ؛ لاختلاف أسعار البلاد ، ولا بأس أن يعطى الرجل منهم أكثر من كفايته ، وأما المماليك فليس لهم فيه ، وقد اختلف الصحابة ﷺ فيهم ، فكان أبو بكر الصديق يسوى فى العطاء ويدخل فيه العبيد حتى قال له عمر : يا خليفة رسول الله ، أتجعل الذين جاهدوا فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم كمن دخلوا فى الإسلام كرها ، قال أبو بكر : إنما عملوا لله ، وإنما أجورهم على الله ، وإنما الدنيا

ب/١١٢

(١) كذا بالخطوطة « كل ذى حق إلى مستحقه » ، والصحيح : « كل حق إلى مستحقه » ولعل « ذى » زادت من الناسخ .

(٢) أبو داود فى الزكاة (١٦٣٣) عن عبيد الله بن عدى بن الحيار ، والترمذى فى الزكاة (٦٥٢) عن عبد الله بن عمرو ، وقال الترمذى : « حديث حسن » .

بلاغ ، وخير البلاغ أوسع ، فلما [وكى] (١) عمر فاضل بينهم وأخرج العبيد .
واختار الشافعى مذهب على .

وأما الأعراب الذين هم أهل الصدقات فليس لهم فيه سهم ، يريد بذلك من لم يكن أعد نفسه للجهاد وإنما يفروا إذا نُشِطَ لذلك ثم يعود إلى شغله وموضعه فإن هؤلاء يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات ، ولا حق لهم فى الضىء .

وأخبرنا الشافعى رضي الله عنه ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر قال : عرضت على النبى صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى ، ثم عرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى . قال نافع : فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال : هذا فرق بين المقاتلة والذرية ، وكتب أن يفرض لابن خمس عشرة فى المقاتلة ، ولم يبلغهما فى الذرية .

هذا حديث صحيح متفق عليه ؛ أخرجه الجماعة إلا مالكاً (٢) .

أما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن إسماعيل (٣) ، عن أبى أسامة ، وعن يعقوب الدورقى ، عن يحيى عن عبد الله بن عمر .

وأما مسلم : فأخرجه عن ابن نمير ، عن أبيه ، وعن أبى بكر بن إدريس ، وعبد الرحيم / بن سليمان ، وعن ابن المثنى ، عن عبد الوهاب ، كلهم عن عبيد الله .
١/١١٣

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن حنبل ، عن يحيى ، عن عبيد الله ؛ ولم يذكر قول نافع لعمر بن عبد العزيز (٤) .

وأما الترمذى : فأخرجه عن عبيد الله بن سعيد ، عن يحيى ، عن عبيد الله بن عمر (٥) .

(١) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة ويدل عليه السياق .

(٢) البخارى فى المغازى (٤٠٩٧) ، وفى الشهادات (٢٦٦٤) ، ومسلم فى الإمارة (٩١/١٨٦٨) ، وأبو داود فى الحدود (٤٤٠٦) .

(٣) فى المخطوطة : «عبد الله بن إسماعيل» ، وفى البخارى : «عبيد الله بن سعيد» ، والصحيح عبيد الله بن سعيد .

(٤) كذا ذكر المصنف : ولم يذكر قول نافع لعمر بن عبد العزيز ، لكن ذكره أبو داود ولكن بسند آخر عن عثمان بن أبى شيبه ، عن ابن إدريس ، عن عبيد الله بن عمر ، فى كتاب الحدود (٤٤٠٧) .

(٥) لم أقف عليه .

والشافعي استدل بهذا الحديث على أن العطاء الواجب لا يكون إلا للبالغ العاقل الحر الذي لا يطبق مثله القتال ، فأما من عدا هؤلاء فلا يفرض لهم في المجاهدين ؛ لأنهم ليسوا من أهل الجهاد ؛ ولهذا لا يستحقون السهم مع المجاهدين إذا حضروا في القتال ، وهذا الحديث هو فصل ما بين الصغير والكبير .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي جعفر محمد بن علي ؛ أن عمر بن الخطاب لما دون الدواوين قال : بمن ترون أن أبدأ ؟ فقيل له : ابدأ بالأقرب فالأقرب بك ، قال : بل أبدأ بالأقرب فالأقرب برسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الشافعي رحمته الله : أخبرني غير واحد من أهل العلم من قبائل قريش : أن عمر ابن الخطاب لما كثر المال في زمانه أجمع على أن يدون الدواوين ، فاستشار فقال : بمن ترون أن أبدأ ، فقال له رجل : ابدأ بالأقرب فالأقرب بك ، فقال : ذكرتموني أبدأ بالأقرب فالأقرب بك ، بل (١) أبدأ بالأقرب فالأقرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ ببني هاشم .

قال : وأخبرني غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قريش وغيرهم ، وكان بعضهم أحسن اقتصاصا للحديث من بعض - وقد زاد بعضهم على بعض : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما دون الدواوين قال : أبدأ ببني هاشم ، ثم قال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم / يعطيهم وبني المطلب ، فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلبى ، وإذا كانت في المطلبى قدمه على الهاشمي ، فوضع الديوان على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ، ثم استوت له عبد شمس ونوفل في جذم النسب ، فقال : عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعا بني نوفل يتلوهم ، ثم استوت له عبد العزى [وعبد الدار ، فقال في بني أسد بن عبد العزى] (٢) أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيبين ، وقال بعضهم : [وهم] (٣) من حلف الفضول ، ومنهما (٤) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قيل ذكر سابقة

ب/١١٣

(١) في المخطوطة تكرر حيث ذكر بعد « ابدأ بالأقرب فالأقرب بك » فقال : « ذكرتموني أبدأ بالأقرب فالأقرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم » والصحيح حذف التكرار ، ووضع بل من عندنا اصلاحا للمعنى ، كما في الأم ٨١/٤ طبعة بولاق .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وأثبتناه من الأم ٨٢/٤ طبعة بولاق .

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وأثبتناه من الأم ٨٢/٤ طبعة بولاق .

(٤) في الأم ٨٢/٤ : « وفيهم » .

فقدمهم على بنى عبد الدر [ثم دعا بنى عبد الدار يتلونهم] (١) ، ثم انفردت له زهرة فدعاها تتلو عبد الدار .

ثم استوت له تيم ومخزوم ، فقال فى بنى تيم : إنهم من حلف الفضول ومن المطيبين ومنها كان النبى ﷺ ، وقيل : ذكر سابقة ، وقيل : ذكر صهراً فقدمهم على مخزوم ، ثم دعا مخزوماً يتلوهم ، ثم استوت لهم سهم وجمع وعدى بن كعب ، فقيل : ابدأ بعدى ، فقال : بل أقر نفسى حيث كنت ، فإن الإسلام دخل أمرنا وأمر بنى سهم واحد ولكن انظروا بنى جمع وسهم وسليم ، فقيل : قدم بنى جمع ، ثم دعا بنى سهم ، وكان ديوان سهم وعدى مختلطاً كالدعوة الواحدة ، فلما خلصت إليه دعوته كبر تكبيرة عالية ، ثم قال : الحمد لله الذى أوصل إلى حظى من رسول الله .

ثم دعا بنى عامر بن لؤى ، فقال بعضهم : إن أبا عبيدة بن عبد الله بن الجراح لما رأى من تقدم عليه قال : أكل هؤلاء تدعو أمامى ؟ فقال : يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كلم قومك فمن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه ، فأما أنا وبنو عدى فنقدمك إن أحببت على أنفسنا ، [قال : فقدم معاوية بعد بنى الحارث بن فهر ، فصل بين بنى عبد مناف وأسد بن عبد العزى] (٢) وشجر بين بنى / سهم وعدى فى ١/١١٤ زمان المهدي فافترقوا ، فأمر المهدي بينى عدى فقدموا على سهم وجمع للسابقة فيهم .

قال الشافعى : وإذا فرغ من قریش قدمت الأنصار على قبائل العرب كلها ؛ لمكانها من الإسلام فإن الناس عباد الله ، فأولاهم أن يكون مقدماً أقربهم بخيرة الله لرسالته ومستودع إمامته وخاتم النبيين وخير خلق العالمين محمد ﷺ .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا مطرف بن مازن ، عن معمر بن راشد ، عن ابن شهاب قال : أخبرنى محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه قال : لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب أتيته أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله هؤلاء إخواننا من بنى هاشم لا ننكر فضلهم لمكانك الذى وضعك الله منهم ، أرأيت إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا أو منعتنا وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد هكذا ، وشبك بين أصابعه » .

(١) ما بين المعقوفين من الأم ٨٢/٤ وهو ساقط من المخطوطة .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة ، وأثبتناه من الأم ٨٢/٤ .

وأخبرنا الشافى رضي الله عنه ، أخبرنا أحسبه داود بن عبد الرحمن العطار ، عن ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب ، عن جبير بن مطعم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا الثقة ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب ، عن جبير بن مطعم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه .

قال الشافى : فذكرت ذلك لمطرف بن مازن : أن يونس ومحمد بن إسحاق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ، قال : حدثنى معمر كما / وصفت فلعل ابن شهاب رواه عنهما معاً .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا الثقة ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن جبير بن مطعم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ، ولم يعط أحداً من بنى عبد شمس ولا بنى نوفل شيئاً .
هذا حديث صحيح . أخرجه البخارى وأبو داود والنسائى (١) .

وأما البخارى : فأخرجه عن عبد الله بن يوسف ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب ، عن جبير ، وعن ابن بكير ، عن الليث ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب ، عن جبير .

وأما أبو داود : فأخرجه عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة ، عن عبد الرحمن بن مهدى ، عن عبد الله بن المبارك ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب .

وأما النسائى : فأخرجه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ، عن سعيد ابن يحيى ، عن نافع بن يزيد ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن ابن المسيب .

قوله : «إنما قرابتنا وقرابتهم واحدة» : يريد أنهم بنو أب واحد ، وفى درجة واحدة ؛ لأن عبد مناف أولد هاشماً والمطلب وعبد شمس ونوفل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى لبنى هاشم وبنى المطلب دون بنى عبد شمس وبنى نوفل ، فلذلك قالوا : إن هاشماً شرفوا بمكانك منهم ، والمطلب ونحن ندلى إليك بنسب واحد ودرجة واحدة ، فبم فضلتهم علينا ؟ فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : «إنما بنو هاشم وبنو المطلب واحد» وشبك بين أصابعه ؛ تأكيداً لامتزاج بعضهم ببعض ، وقال : «إنهم

(١) البخارى فى فرض الخمس (٣١٤٠ ، ٣٥٠٢) ، وأبو داود فى الخراج والإمارة والفتىء (٣٩٧٨) ، والنسائى فى قسم الفتىء ١٣٠ / ٧ .

لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام» / وقال : « ربونا صغارا وحملونا كباراً » . ١١٥/أ
قالوا: إنما قال ذلك ؛ لأن هاشم بن عبد مناف تزوج بالمدينة سلمى بنت عمرو بن لبيد
ابن حرام من بنى النجار فولدت له شيبه الحمد جد رسول الله ﷺ ، واسمه عامر ، ثم
توفى هاشم ، فلما أيفع وترعرع خرج عليه عمه المطلب بن عبد مناف فأخذه من أمه ،
فقدم به مكة وهو يردفه على راحلته ، فقبل هذا عبد ملكه المطلب ، فغلب عليه ذلك
الاسم فقيل : عبد المطلب .

ولما بعث رسول الله ﷺ أذاه قومه وهموا به ، فقامت بنو هاشم وبنو المطلب
مسلمهم وكافرهم دونه وأبوا أن يسلموه ، فلما عرفت قريش أن لا سبيل إلى محمد
ﷺ معهم اجتمعوا على أن يكتبوا فيما بينهم على بنى هاشم وبنى المطلب أن لا
ينكحوهم ولا يبايعوهم ، وعمد أبو طالب فأدخلهم الشعب ، وأقامت قريش على
ذلك ثلاث سنين حتى جهد بنو هاشم وبنو المطلب جهداً شديداً ، ثم إن الله - برحمته -
أرسل على صحيفة قريش الأرضة ، فلم تدع فيها اسماً لله إلا أكلته وبقي فيها الظلم
والقطيعة والبهتان ، وأخبر الله بذلك رسوله فأخبر به عمه أبا طالب ، فقام هشام بن
عمرو بن ربيعة في جماعة بنقض ما في الصحيفة وشقها ، فلهذا السبب قال رسول
الله ﷺ : « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، لم يفارقونا في جاهلية ولا
إسلام » .

وكان يحيى بن معين يرويه : إنما هاشم وبنو المطلب سى واحد بسين مهملة
مكسورة وياء مشددة .

والسى : المثل : هذا سى هذا أى مثله وشبهه .

والذى ذهب إليه الشافعي رحمه الله : أن خمس الفیء والغنیمة يقسم على خمسة : ١١٥/ب
سهم النبي ﷺ لذی القربى ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن
السبيل . وحكى عن أبى العالية الرباحى : أنه يقسم على ستة لقول الله عز وجل :
﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ [الأنفال : ٤١]
فجعل لله نصيباً وقال : يصرف فى رتاج الكعبة .

وقال مالك فيما حكى عنه : أن الخمس للإمام يصرفه حيث رأى . وقال
أبو حنيفة : الفیء الخمس ، ويصرف جميعه مصرف الخمس ، وأما خمس الغنیمة فإن
سهم رسول الله ﷺ سقط بموته . وأما سهم ذوى القربى : فمن أصحابه من قال :

سقط بموت رسول الله ﷺ ؛ لأنهم استحقوه لنصرته ، ومنهم من قال : يستحقه فقراء ذوى القربى .

فعلى مذهب الشافعى أن الخمس يقسم خمسة أقسام ، فسهم ذى القربى يشترك فيه الغنى منهم والفقير ، والذكر والأنثى ، والكبير والصغير ، ويفضل الذكر على الأنثى كالميراث .

وقال المزنى وأبو ثور لا يفضل ، وأما باقى أقسام الخمس : فسهم رسول الله ﷺ قد تقدم ذكر مصرفه بعد موته ، والأسهم الثلاثة الباقية تصرف إلى مستحقها ، وهم اليتامى ، واليتيم : من لم يبلغ الحلم ولا أب له ولا مال ، هذا هو المشهور ، وحكى أن فيه قولاً آخر : وهو يقسم على الفقراء والأغنياء ، والمساكين يدخل معهم الفقراء . وابن السبيل : المسافر ، وسواء كان مستديماً للسفر أو مبتدئاً به .

أ/١١٦ / وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا عمى محمد بن على بن شافع ، عن على بن الحسين ، عن رسول الله ﷺ [مثله] (١) وزاد : « لعن الله من فرق بين بنى هاشم وبنى المطلب » .

قوله : « مثله » : يعنى مثل حديث معمر ، عن ابن شهاب ، عن ابن جبير بن مطعم ، وقد تقدم قبل هذا .

وقد روى الشافعى لهذا الحديث رواية أخرى أبسط من هذا عن عمه محمد بن على قال : سمعتُ زيد بن على بن الحسين يقول : قال رسول الله ﷺ : « إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد هكذا ، لم يفارقوا فى جاهلية ولا إسلام » ، وأعطاهم رسول الله ﷺ سهم ذى القربى دون بنى عبد شمس وبنى نوفل .

قال الشافعى : فلما أعطى رسول الله ﷺ بنى هاشم وبنى المطلب سهم ذوى القربى دلت سنة رسول الله ﷺ على أن ذوى القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم .

وأخبرنا الشافعى رحمته ، أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن مطر الوراق ، ورجل لم يسمه ، كليهما عن الحكم بن عتيبة ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : لقيت علياً - كرم الله وجهه - عند أحجار الزيت ، فسقلت : بأبى وأمى ما فعل أبو بكر وعمر فى

(١) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وهو واضح فى كلام المصنف بعد ، ولعله سقط من الناسخ .

حقكم أهل البيت من الخمس ؟ فقال على : إماماً أبو بكر - رحمه الله - فلم يكن فى زمانه أخماس ، وما كان فقد وافانا ، وأما عمر رضي الله عنه فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والأهواز ، أو قال : الأهواز ، أو قال : فارس ، أنا أشك - يعنى الشافعى - فقال فى حديث مطر أو حديث للأغر ، فقال : فى المسلمين خلة ، فإن أحببتم تركتم حقكم ، فجعلناه / فى خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفىكم حقكم منه ، فقال العباس لعلى بن أبى طالب : لا تطعمه فى حقنا ، فقلت له : يا أبا الفضل ، ألسنا أحق من أجب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين ؟ فتوفى عمر بن الخطاب قبل أن يأتیه مال يقضيناہ .

١١٦/ب

وقال الحكم فى حديث مطر الوراق والآخر : أن عمر بن الخطاب قال : لكم حق ولا يبلغ علمى إذ كثر أن يكون لكم كله ، فإن شئتم أعطيتكم بقدر ما أرى لكم ، فأبينا عليه إلا كله ، فأبى أن يعطينا كله .

«أحجار الزيت» : موضع معروف بالمدينة يومئذ . وأهل البيت منصوب على النداء ، تقديره يا أهل البيت ، فحذف حرف النداء . وقوله : «حقكم» ، يريد ما يستحقونه من الخمس ، وما هو حق لكم ثابت .

وقوله : «لم يكن فى زمان أبى بكر أخماس» ، يريد أنه لم يكن فى زمان أبى بكر غنائم ولا فتح بلاد ، والذى كان فى زمانه منها قد أوصل إلينا نصيبنا .

«والخلة» بفتح الخاء : الحاجة والفقر ، فلذلك قال لهم : «إن أحببتم تركتم حقكم» ، فأورد هذا اللفظ فى معنى الفرض عليهم والمشورة ورده إلى رأيهم وإيثارهم ، ثم لم يكف أن رده إلى رأيهم ومحبتهم ، حتى جاء بلفظة «حقكم» ، فاعترف لهم أنه حقهم ، وأنهم إنما يتركون حقهم إن أحبوا رعاية المسلمين وتكرماً عليهم وإحساناً إليهم ، وإشاراً لهم بحقهم على أنفسهم وهذا من محاسن الخطاب وألطف الطرق فى تحصيل المقاصد والأغراض .

وقوله : «حتى يأتينا مال» ، متعلق بقوله : «فإن أحببتم أن تتركوا حقكم» ، التقدير : تتركوه إلى أن / يجيئنا مال ، وهو متعلق بقوله : «فجعلنا فى خلة المسلمين إلى أن يجيئنا مال» ، والأول أحسن .

١١٧/أ

وقوله : «ولا يبلغ علمى إذ كثر أن يكون لكم كله» ، كأن عمر ظن أن الخمس إنما جعله الله تعالى لهم لحاجتهم وفقدهم . وقد اختلف الناس فى علة جعله لهم ،

فقال قوم: للفقير والحاجة ؛ وقال قوم : لما منعوا الزكاة وحرمت عليهم جعل لهم الخمس عوضاً عنه ؛ وقال قوم : إنما جعل لهم خاصة ؛ لقربهم من رسول الله ﷺ وتشريعاً لهم على غيرهم ، فعمر غلب على ظنه أنما أعطاهم للحاجة ، ولما كثرت الفتوح والغنائم والفيء صار نصيبهم من الخمس كثيراً أكثر مما يحتاجون إليه ، فغلب على ظنه أنهم لا يستحقونه كله ، وإنما يستحقون منه بقدر حاجتهم وكفايتهم ، وهذا فيه بُعد ؛ لأن الذي جعل لهم النصيب كان عالماً ؛ حيث جعله لهم بالسبب المقضى لجعله لهم ، وكان عالماً أنه سيكثر ويتضاعف ، ولم يزل عالماً كما كان عالماً بما كان وما يكون لا عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض ، فلو أن السبب كان الحاجة والفقير كان مقدراً مخصوصاً معيناً ، وإنما عمر رضي الله عنه اجتهد فغلب على ظنه ذلك ، فقال : ولا يبلغ علمي إذ أكثر أن يكون لكم كله ، وعلى جماعة مستحقي النصيب كانوا على يقين من استحقاقهم جميع النصيب بالغاً ما بلغ ؛ فلذلك قال : فأبينا عليه إلا كله ، فأبى أن يعطينا كله .

وهذا الحديث أورده الشافعي في معرض المعارضة على بعض من كلمه في هذه المسألة ، ونحن نحكي مختصراً من كلامه .

قال الشافعي رضي الله عنه : / وقال بعض الناس : ليس لذي القربى من الخمس شيء ؛ فإن ابن عيينة روى عن محمد بن إسحاق قال : سألت أبا جعفر محمد بن علي : ما صنع علي في الخمس ؟ قال : سلك به طريق أبي بكر وعمر ، وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما ، فكان هذا القول يدل على أنه كان يرى فيه رأياً خلاف رأيهما فاتبعهما .

ب/١١٧

قال الشافعي : فقلت له : هل علمت أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس ، وقسم عمر فلم يجعل للعبيد شيئاً وسوى بين الناس ؟ قال : نعم ، قلت : أفنقله خالفهما ؟ قال : نعم ، قلت : أو تعلم عمر قال : لا تباع أمهات الأولاد ، وخالفه علي ؟ قال : نعم ؛ قلت : أو تعلم علياً خالف أبا بكر في الجسد ؟ قال : نعم ؛ قلت : فكيف جاز ذلك : أن يكون الحديث عندك على ما وصفت من أن علياً رأى غير رأيهما وتبعهما ، وبين عندك أنه قد خالفهما فيما وصفنا وفي غيره ؛ قال : فما قوله : أسلك به في طريق أبي بكر وعمر ؟ قلنا : هذا كلام جملة يحتمل معاني ، قال : فإن قلت : كيف صنع فيه علي فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر .

قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا جعفر بن محمد ، عن أبيه : أن حسناً ، وحسيناً ،

وابن عباس ، وعبد الله بن جعفر سألوا علياً نصيبهم من الخمس ، فقال : هو لكم حق ولكنى محارب معاوية ، فإن شئتم تركتم حقكم فيه . فى القديم : عن حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر . وقال فى الجديد : فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال : صدق ، هكذا كان جعفر يحدثه ، إنما حدثكه عن أبيه عن جده ، قلت : لا ، قال : ما أحسبه إلا من جده / قال الشافعى : فقلت له : أجمعف أوثق ١١٨/أ وأعرف بحديث أبيه أو ابن إسحاق ؟ قال : بل جعفر ، ثم قال : فإن الكوفيين قد رووا فيه عن أبى بكر وعمر شيئاً أفعلتمته ؟ قال الشافعى : قلت : نعم ، ورووا عن أبى بكر وعمر مثل قولنا ؛ قال : وما ذاك ؟ فذكر حديث ابن أبى ليلى هذا المذكور ، ثم قال الشافعى : ثم قال : فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن أبى بكر وعمر متواطئة ؟ قال الشافعى : فقلت هذا من قول من لا علم له ؛ هذا الحديث يثبت عن أبى بكر أنه أعطاهموه ، وعمر حتى كثر المال ، ثم اختلف عنه فى الكثرة ، وقلت : أرأيت مذهب أهل العلم فى القديم والحديث إذا كان الشىء منصوصاً فى كتاب الله مبيئاً على لسان رسول الله ﷺ أو فعله ، أليس يستغنى به عن أن يسأل عما بعده ، ويعلم أن فرض الله على أهل العلم اتباعه ؟ قال : بلى ، قلت : أفوجد سهم ذى القربى مفروضاً فى آيتين من كتاب الله تعالى مبيئاً على لسان رسول الله ﷺ ويفعله بأثبت ما يكون من أخبار الناس من وجهين :

أحدهما : ثقة المخبرين واتصاله ، وأنهم كلهم أهل قرابة رسول الله ﷺ الزهري من أخواله ، وابن المسيب من أخوال أبيه ، وجبير بن مطعم ابن عمه ، وكلهم قريب به فى جذم النسب ، وهم يخبرونك مع قرابتهم وشرفهم أنه مخرجون منه ، وأن غيرهم مخصوص به ، ويخبرك جبير أن طلبه هو وعثمان ، فمنعناه ، فمتى نجد سنة أثبت بفرض الكتاب وصحة للخبر . وهذه الدلالات من هذه السنة التى لم يعارضها عن رسول الله ﷺ معارض بخلافها ، ثم أجرى فى خلال كلامه أن النبى ﷺ أعطى أبى الفضل العباس بن / عبد المطلب وهو فى كثرة المال يعول عامة بنى المطلب ، ١١٨/ب ويتفضل على غيرهم .

قال الشافعى : ويفرق ثلاثة أخماس الخمس على من سمي الله تعالى : على اليتامى والمساكين وابن السبيل فى بلاد الإسلام كلها لكل صنف منهم سهمه ، قال : وقد مضى رسول الله ﷺ بأبى هو وأمى وصلى الله وملائكته عليه ، واختلف أهل العلم عندنا فى سهمه ؛ فمنهم من قال : يرد على السهّمان التى ذكرها الله معه ؛

ومنهم من قال : يضعه الإمام حيث رأى على الاجتهاد للإسلام وأهله ؛ ومنهم من قال : يضعه فى الكراع والسلاح .

قال الشافى رحمته الله : والذى أختار أن يضعه الإمام فى كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر أو إعداد كراع أو سلاح أو عطائه أهل البلاء فى الإسلام نفعاً عند الحرب وغير الحرب إعداداً للزيادة فى تعزيز الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفه ونفل فى الحرب ، وأعطى عام حين نقرأ من أصحابه من المهاجرين والأنصار أهل حاجة وفضل وأكثرهم أهل فاقة ، نرى ذلك والله أعلم كله من سهمه .

قال الشافى فى القديم : وقال قوم : سهم النبى صلى الله عليه وسلم لولى الأمر من بعده يقوم فيه مقامه ، ورووا فى ذلك رواية عن أبى بكر ، [عن النبى صلى الله عليه وسلم] ^(١) أن فاطمة أتت أبا بكر تسأله ميراثها ، فقال أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أطعم الله نبياً طعمته فهى لولى الأمر من بعده » ^(٢) . وهذا رواه الوليد بن جميع تفرد به ، وإنما اعتذر أبو بكر رضي الله عنه / بما جاء فى الأحاديث الثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » ^(٣) .

١/١١٩

وبه احتج الشافى ؛ حيث جعل سهم الرسول للمسلمين ، فإن كان ما رووه صحيحاً فيشبه أن يكون أراد به يلى ولايتها وأمرها للذى من بعده يصرفها فى مصالح المسلمين ، والله أعلم .

وقد أخرج الشافى رحمته الله فى القديم : عن عبد العزيز بن محمد ، عن عبد الرحمن ابن الحارث ، عن سليمان بن موسى ، عن مكحول ، عن أبى سلام ، عن أبى أمامة ، عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ شعرة من بعير فقال : « ما لى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم ولا مثل هذه البيرة » .

وأخرج الشافى رحمته الله قال : أخبرنا غير واحد من أهل العلم بأنه لما قدم عمر بن الخطاب بما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال أنا أدخله بيت المال ، قال : لا ورب الكعبة لا يؤوى تحت سقف بيت حتى أقسمه ، فأمر به فوضع فى المسجد ووضعت عليه الأنطاع وحرسه رجال من المهاجرين والأنصار ، فلما أصبح غدا معه

(١) ما بين المعقوفين المذكور فى المخطوطة وأظنه سبق قلم من الناسخ .

(٢) أبو داود فى الخراج والإمارة والفتىء (٢٩٧٣) .

(٣) البخارى فى فرض الخمس (٣٠٩٣) ، ومسلم فى الجهاد والسير (٥٢/١٧٥٩) .

العباس بن عبد المطلب ، وعبد الرحمن بن عوف أخذ بيد أحدهما أو أحدهما أخذ بيده ، فلما رأوه كشطوا الأنطاع عن الأموال ، فرأوا منظراً لم يروا مثله ، رأى الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألاً فبكى ، فقال له أحدهما : إنه والله ما هو بيوم بكاء ولكنه يوم شكر وسروره فقال : إني والله ما ذهبت حيث ذهبت ، ولكنه والله ما كثر هذا في قوم قط إلا وقع بأسهم بينهم ، ثم أقبل على القبلة ورفع يديه إلى السماء وقال : اللهم إني أعوذ بك أن أكون مستدرجاً فإنني / سمعتك تقول : ١١٩/ب

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القلم : ٤٤] ثم قال : أين سراقه بن جعشم؟ فأتى به أشعر الذراعين رقيقهما ، فأعطاه سواري كسرى فقال : البسهما ، ففعل ، فقال : قل : الله أكبر ، قال : الله أكبر ، قال : قل : الحمد لله الذى سلبيهما كسرى بن هرمز والبسهما سراقه بن مالك بن جعشم أعرابياً من بنى مدلج ، وجعل يقلب بعض ذلك بعضاً ، فقال : إن الذى أدى هذا لأمين ، فقال له رجل : أنا أخبرك ، أنت أمين الله ، وهم يؤدون إليك ما أديت إلى الله ، فإذا رتعت رتعوا ، قال : صدقت ، ثم فرقه .

قال الشافعى : إنما البسهما سراقه بن مالك ؛ لأن النبى ﷺ قال لسراقه ، ونظر إلى ذراعيه : « كأتى بك وقد لبست سواري كسرى » (١) قال : ولم يجعل له إلا سوارين .

وقال الشافعى رضي الله عنه : أخبرنى الثقة من أهل المدينة قال : أنفق عمر بن الخطاب على أهل الرمادة حتى وقع مطر فرحلوا ، فخرج إليهم عمر ركباً فرساً ينظر إليهم وهم يترحلون بظعائهم فدمعت عيناه ، فقال رجل من بنى محارب بن خصفة : أشهد أنها انحسرت عنك ، ولست بابن أمة ، فقال له عمر : ويليك ذلك لو كنت أنفقت عليهم من مالى أو مال الخطاب ، إنما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل .

وأخبرنا الشافعى رضي الله عنه ، أخبرنا الثقة من أصحابنا ، عن إسحاق الأزرق ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ ضرب للفرس بسهمين وللفارسي بسهم .

وذكر فى القديم رواية أبى معاوية ، عن عبد الله بن عمر بهذا الإسناد : أن رسول الله ﷺ أسهم للفرس ثلاثة أسهم : سهم له وسهمان للفرس .

١/١٢٠ هذا حديث صحيح متفق عليه . أخرجه البخارى ومسلم / وأبو داود والترمذى^(١) .

أما البخارى : فأخرجه عن عبيد بن إسماعيل ، عن أبى أسامة ، عن عبيد الله ابن عمر .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى وأبى كامل ، عن سليم بن أخضر ، عن عبيد الله بن عمر .

وأما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن حنبل ، عن أبى معاوية [عن]^(٢) عبيد الله .

وأما الترمذى : فأخرجه عن أحمد بن عرفة^(٣) الضبى ، وحמיד بن مسعدة ، عن سليمان^(٤) بن أخضر ، عن عبيد الله .

قوله : «ضرب للفرس بسهمين» : أى جعل ، ومنه قول النبى ﷺ فى حديث آخر: « اضربوا لى معكم بسهم »^(٥) أى اجعلوا وافرزوا لى نصيباً ، وكأنه من ضرب اللبن ، أى اعملوا واصنعوا .

والذى ذهب إليه الشافى رحمته الله : أن الفرس يقسم له من الغنيمة مثل قسمى صاحبه ، وسواء كان الفرس عربياً أو برذوناً أو هجيناً أو مرققاً ؛ فالعربى : ما كان أبواه عربيين ، والبرذون : ما كان أبواه عجميين ، والمقرف : ما كانت أمه عربية وأبوه عجمياً ، والهجين : ما كانت أمه عجمية وأبوه عربياً ؛ وقيل فى المقرف والهجين بالعكس مما قيل فيهما ، وبه قال مالك وأبو حنيفة . وقال الأوزاعى : لا يسهم للبرذون ، ويسهم للباقية . وقال أحمد : يسهم لما عدا العربى بسهم واحد . وعن أبى يوسف روايتان : إحداهما مثل الشافعى ، والآخر مثل أحمد ، ولا يسهم إلا للخيل دون غيرها من الدواب .

(١) البخارى فى الجهاد والسير (٢٨٦٣) ، ومسلم فى الجهاد (٥٧/١٧٦٢) ، وأبو داود فى الجهاد (٢٧٣٣) ، والترمذى فى السير (١٥٥٤) .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة ، وقد أثبتناه من أبى داود كما هو مذكور آنفاً .

(٣) كذا فى المخطوطة : «عرفة» ، والصحيح : «عبدة» كما فى الترمذى .

(٤) كذا فى المخطوطة : «سليمان» ، والصحيح : «سليم» كما فى مراجع التخرىج .

(٥) البخارى فى الإجارة (٢٢٧٦) عن أبى سعيد رحمته الله . وعنه أيضاً فى الهبة فتح ٢٣٧/٥ ولكن معلقاً ؛ وذلك أنه موصول فى كتاب الإجارة كما ذكر آنفاً .

قال الشافعي رضي الله عنه : وقد روى عبد الله بن عمر وهو أخو عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهمًا ، فقال : «للفارس سهمين وللراجل سهمًا» ، قال : وليس يشك / أحد من أهل العلم في ١٢٠/ب تقدمه أهل العلم عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ .

وروى مجمع بن حارثة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم سهم خيبر على ثمانية عشر سهمًا ، وكان الجيش ألفًا وخمسمائة ، منهم ثلاثمائة فارس ، فأعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا .

قال الشافعي : مجمع بن يعقوب يعنى رواية هذا الحديث عن أبيه ، عن عمه ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عمه مجمع بن حارثة شيخ لا يعرف ، فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله ولم نر له خبراً مثله يعارضه ، ولا يجوز رد خبر إلا بخبر مثله .

قال أبو داود صاحب السنن : حديث أبي معاوية أصح والعمل عليه ، ورأى الوهم في حديث مجمع أنه قال : ثلاثمائة فارس ؛ وإنما كانوا مائتي فارس .

وذكر الشافعي حديث شاذان ، عن زهير ، عن أبي إسحاق قال : غزوت مع سعيد بن عثمان فأسهم لفرسى سهمين ولى سهمًا . قال أبو إسحاق : وبذلك حدثني هانئ بن هانئ ، عن علي - عليه السلام - وكذلك حدثني حارثة بن مضرب ، عن عمر رضي الله عنه .

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه ، أخبرنا ابن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير : أن الزبير بن العوام كان يضرب في المغنم بأربعة أسهم : سهمًا له ، وسهمين لفرسه ، وسهمًا في ذى القربى .

قال الشافعي : يعنى ، والله أعلم ، بسهم ذى القربى سهم صفيية أمه ، وقد شك سفيان أحفظه عن هشام ، عن يحيى سماعًا ، ولم يشك سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره ممن حفظ عن هشام . وهكذا رواه الشافعي مرسلًا .

وقد رواه محاضر بن المورع ، وسعيد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عبد الله بن الزبير موصولًا ، وقوله أخرجه / النسائي عن الحارث بن مسكين ، ١٢١/أ عن ابن وهب ، عن سعيد بن عبد الرحمن ، عن هشام ، عن يحيى بن عباد ، عن

جده عبد الله بن الزبير (١) .

قوله : « بأربعة أسهم سهمًا » : بالنصب على البدل من موضع أربعة أسهم ، أو يعطى أربعة أسهم . وصفية هى أمة عمه النبى ﷺ ولها سهم ذى القربى .

قال الشافى رحمه الله : وحديث مكحول ، عن النبى ﷺ مرسل أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأعطاه النبى ﷺ خمسة أسهم : سهمًا له ، وأربعة أسهم لفرسيه ، ولو كان كما حدث مكحول كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادتهم من غيرهم إن شاء الله تعالى .

وقد ذكر عبد الوهاب الخفاف ، عن العمري ، عن أخيه : أن الزبير وافى بأفراس يوم خيبر فلم يسهم له إلا لفرس واحد .

والذى ذهب إليه الشافى رحمه الله : أنه لا يسهم إلا لفرس واحد لكل فارس ، وبه قال مالك وأبو حنيفة ، وقال الأوزاعي وأحمد : يسهم لفرسين ؛ لحديث مكحول . والله أعلم .

وقد أخرج المزنى ، عن الشافى رحمه الله ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة » .

وأخرج أيضًا عنه ، عن سفيان قال : سمعت شعيب بن عرقدة يقول : سمعت عروة بن أبى الجعد البارقي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الخيل معقود فى نواصيها الخير إلى يوم القيامة » قال شبيب : فرأيت فى دار عروة سبعين فرسًا مربوطة .

هذا حديث صحيح ، أخرجه البخارى ومسلم والذى قبله (٢) .

ب/١٢١ وأخبرنا الشافى رحمه الله ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد ، / عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن يزيد بن هرمز ؛ أن نجدة كتب إلى ابن عباس : هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ، فقال : قد كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ، ولم يكن يضرب لهن بسهم ، ولكن يحذين من الغنيمة .

(١) النسائى فى قسم الفء ٢٢٨/٦ .

(٢) البخارى فى الجهاد والسير (٢٨٤٩ ، ٢٨٥٠ ، ٢٨٥٢) ، ومسلم فى الإمارة (١٨٧١/٩٦ ، ١٨٧٣/٩٨ ، ٩٩) .

هذا طرف من حديث صحيح . قد أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والترمذى (١) .
 أما مسلم : فأخرجه عن القعنبى ، عن سليمان بن بلال ، عن جعفر بن محمد :
 أن نجدة - هو ابن عامر الحرورى - كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلأك ، فقال
 ابن عباس : لولا أن أكنتم علماً ما كتبت إلى نجدة أما بعد : فأخبرنى هل كان رسول
 الله ﷺ يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ وهل كان يقتل الصبيان ؟ ومتى
 ينقضى يتم اليتيم ؟ وعن الخمس لمن هو ؟ فكتب إليه ابن عباس : كتبت تسألنى هل
 كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ؟ وقد كان يغزو بهنّ فيداوين الجرحى ، ويحذين من
 الغنيمة ، وأما بسهم فلم يضرب لهن . وأن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان فلا
 تقتل الصبيان ، وكتبت تسألنى متى ينقضى يتم اليتيم ؟ فلعمري إن الرجل لتشيب
 لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ، ضعيف العطاء منها ، وإذا أخذ لنفسه من صالح ما
 يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم ، وكتبت تسألنى عن الخمس لمن هو ؟ وإنا نقول هو
 لنا ، فأبى علينا قومنا ذلك .

وأما أبو داود : فأخرجه عن محبوب بن موسى بن أبى صالح ، عن أبى إسحاق
 الفزارى ، عن زائدة ، عن الأعمش ، عن المختار بن صيفى ، عن يزيد بن هرمز
 نحوه .

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن
 محمد ، وذكر / نحو مسلم فى غزو النساء .

١/١٢٢

يريد بالسهم نصيباً معلوماً كما يقسم للرجال الغانمين . وأخذت الرجل أحذيه من
 الغنيمة : إنما أعطيته منها ، والاسم الحذيا بالضم ، «والخلال» : جمع خلة ؛ وهى
 الخصلة .

والذى ذهب إليه الشافعى رحمته الله : أن المرأة لا تدخل فى فرض الجهاد ولا العبد
 ولا الصبى ولا المعزور ، فإن حضر الجهاد نساء أو صبيان أو عبيد لم يسهم لهم ، وإنما
 يرضح لهم . وحكى عن الأوزاعى أنه قال : يسهم لهم ولا يبلغ بالرضح مقدار سهم
 الراجل .

قال الشافعى رحمته الله : وإنما ذهب الأوزاعى إلى حديث رجل ثقة ، وهو منقطع ،
 روى أن النبى ﷺ غزا يهود ونساء من نساء المسلمين ، فضرب لليهود وللنساء مثل

(١) مسلم فى الجهاد والسير (١٨١٢/١٣٧) ، وأبو داود فى الجهاد (٢٧٢٧ ، ٢٧٢٨) .

سهمان الرجال ، والحديث المنقطع لا يكون عندنا حجة ؛ وإنما اعتدنا على حديث ابن عباس ؛ لأنه متصل ؛ وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس فيه .

وأخبرنا الشافعي رحمته الله ، أخبرنا الثقة ، عن أبي خالد ، عن قيس ، عن جرير قال : كانت بجيلة ربع الناس ، فقسم لهم ربع السواد ، فاستغلوا ثلاث سنين أو أربع سنين - أنا شككت - ثم قدمت على عمر بن الخطاب ومعى فلانة بنت فلان امرأة منهم قد سماها ، لا يحضرني ذكر اسمها ، قال عمر بن الخطاب : لولا أني قاسمٌ مسؤول لتركتم على ما قسم لكم ، ولكني أرى أن تردوا على الناس .

هكذا جاء المسند وقد أخرجها الإمام البيهقي في كتاب «السنن والآثار» أوضح من هذا . قال قيس : كانت بجيلة ربع الناس يوم القادسية ، فجعل لهم عمر ربع السواد فأخذوه سنتين أو ثلاثاً ، فوفد عمار إلى عمر ومعه جرير ، فقال عمر لجرير : / لولا أني قاسم مسؤول لتركتم على ما جعل لكم ، وإن الناس قد كثروا فأرى أن تردوا عليهم ، ففعل جرير ، وأجازه عمر بثمانين ديناراً ؛ قال : وكانت امرأة من بجيلة يقال لها : أم كرز فقالت لعمر : يا أمير المؤمنين ، إن أبي هلك وسهمه ثابت في السواد وإنني لم أسلم ، فقال لها : يا أم كرز إن قومك قد صنعوا ما علمت ، قالت : إن كانوا صنعوا ما صنعوا فإني لست أسلم حتى تحملني على ناقة وعليها قطيفة حمراء وعملاً كفى ذهباً ؛ ففعل ذلك ، فكانت الدنانير نحواً من ثمانين ديناراً .

ب/١٢٢

وقد أخرج الشافعي رحمته الله في القديم ، وفيه من الزيادة قال جرير : فأنا ضامن بجيلة ، فأجابته بجيلة إلا امرأة يقال لها : أم كرز ، فإنها قالت : مات أبي وسهمه ثابت في السواد فلا أسلم ، فلم يزل بها عمر حتى رضيت وملاً كفها ، فقالت : رضيت .

وقد روى هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد ، وعبد الله بن المبارك ، وهشيم ، ويحيى بن زائدة ، وعبد السلام بن حرب ، فغيرهم ؛ إلا أن بعضهم لم يذكر قصة المرأة .

قوله : « كانت بجيلة ربع الناس » : يريد ربع المهاجرين ، قاتلوا الفرس بالفارسية وفتحوا العراق وأرض السواد .

قوله : « فقسم لهم ربع السواد » : أي ربع ما فتحوا من أرض السواد ، وقوله : « فاستغلوا ثلاث سنين » : أي أنهم أخذوا غلتها لأنفسهم هذه المدة . وقوله : « لولا أني

قاسم مسؤول» : أى يسألنى الله عما أقسمه بينكم لتُرَكِّمَ على أن تأخذوا ربع السواد؛ ولكنى أرى أن تَرَدُّوا الربع الذى يخصكم على الناس حتى أجعل جميع السواد بين المسلمين كلهم وأنتم شركاء .

قال الشافعى رضي الله عنه : ولا أعرف ما أقول فى أرض السواد إلا ظنًا مقرونًا إلى علم، وذلك أنى وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون / عندهم فى السواد ليس فيه بيان ، ووجدت أحاديث من أحاديثهم مخالفة منها : أنهم يقولون : السواد صلح ؛ ويقولون : السواد عنوة ؛ ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ؛ ويقولون : إن جرير البجلي ، فذكر الحديث ثم قال : وهذا أثبت حديث عندهم ؛ فيه قال : وفى هذا الحديث دلالة : إذا أعطى جريراً عوضاً من سهمه ، والمرأة عوضاً من سهم أبيها أنه استطاب أنفس الذين أو جفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وقفًا للمسلمين ، فلم يكن عمر ليستطيب أنفس بجيلة ويأخذ من غيرهم من بغير طيب نفس ؛ لأن بجيلة ومن سواهم سواء .

وهذا حلال للإمام لو افتتح اليوم أرضاً عنوة ، فأحصى من افتتحها وطابوا نفساً عن حقوقهم منها أن يجعلها الإمام وقفًا وحقوقهم منه الأربعة الأخماس، ويوفى أهل الخمس حقهم ، إلا أن يدع البالغون منهم حقهم فيكون ذلك لهم ، والحكم فى الأرض كالحكم فى المال ؛ وقد سبى النبى ﷺ هوازن وقسم أربع أخماسها بين الموجهين ، ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن عليهم بأن يرد عليهم ما أخذ منهم ، فخيرهم بين الأموال والسبى ، فقالوا : أخيرتنا بين أحسابنا وأموالنا ؟ فنختار أحسابنا، فترك لهم رسول الله ﷺ حقه وحق أهل بيته ، وسمع بذلك المهاجرون فتركوا لهم حقوقهم ، وسمع بذلك الأنصار فتركوا حقوقهم ، وبقي قوم من المهاجرين الآخرين فأمر فعرف على كل عشرة واحداً ، ثم قال : « إيتوني بطيب أنفس من بقى ، فمن كرهه فله كذا وكذا من الإبل » إلى وقت ذكره ، فجاؤوه بطيب أنفسهم ؛ إلا الأقرع بن حابس ، وعيينة بن بدر ، فإنهما أبيا ، فلم يكرههما رسول الله ﷺ على ذلك حتى كانا هما تركا ، وسلم له رسول الله ﷺ / حق من ١٢٣ ب/ طابت نفسه عن حقه (١) . وهذا أولى الأمور بعمر بن الخطاب عندنا فى السواد ؛ وفتوحه إن كانت عنوة فهو عندنا كما وصفت ظن عليه دلالة يقين ؛ وإنما منعنا أن نجعله يقيناً بالأدلة أن الحديث الذى فيه متناقض ، فلا ينبغى أن يكون قسم إلا عن أمر

عمر ولو يفوت عليه ما ابتغى أن يغيب عنه قسمة ثلاث سنين ، ولو كان القسم ليس لمن قسم ما كان لهم منه عوض ، ولكن عليهم أن تؤخذ منهم الغلة ، والله أعلم ، كيف كان ولم أجد فيه حديثاً يثبت ؛ إنما أجدها متناقضة ؛ والذي هو أولى بعمر عندى هو الذى وصفته .

قال البيهقى : والأشبه بما انتهى إلينا من أخبار عمر فى الأراضى المغنومة أنه كان يرى قسمتها بين الغانمين كما قسم رسول الله ﷺ خير ؛ ثم رأى من المصلحة أن يجعلها وقفاً ليكون لمن كان بعدهم أيضاً ، فكان يجب أن يكون ذلك برضى الغانمين ؛ فجعل يستطيب قلوبهم .

وقد روى ابن عمر قال : أصاب الناس فتح بالشام وفيهم بلال ، وأظنه ذكر معاذ ابن جبل ، فكتبوا إلى عمر : إن هذا لفاء الذى أصبنا لك خمسُه ولنا ما بقى ، ليس لأحد منه شىء كما صنع رسول الله ﷺ بخيبر ؛ فكتب عمر : أنه ليس على ما قلتُم ، ولكنى أقفها على المسلمين ، فراجعوه بالكتاب وراجعهم يأبون ويأبى ، فلما أبوا قام عمر فدعا عليهم فقال : اللهم اكفنى بلالا وأصحاب بلال ، فما حال الحول عليهم حتى ماتوا جميعاً .

وقد أخرج الشافى رحمه الله فى القديم ، هذا الحديث مختصراً من حديث [زيد] بن الحباب ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وعن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، أن بلالاً وأصحابه افتتحوا فتوحاً بالشام ، فقالوا لعمر : اقم / بيننا ما غنمنا ، فقال عمر : اللهم أرحنى من بلال وأصحابه . وقول عمر ليس كما قلتُم ، لا يريد إنكار ما احتجوا به من قسمة خير ؛ فإنه قد روى عن عمر أنه قال : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خير ، وإنما أراد عمر ، والله أعلم : ليست المصلحة فيما قلتُم ؛ وإنما المصلحة فى أن أقفها للمسلمين ، فلما أبوا عليه وأبى عليهم لما كان لهم من الحق ولما رآه من المصلحة لم يقطع عليهم الحكم بإخراجها من أيديهم ووقفها ، ولكن دعا عليهم حيث خالفوه فيما رآه من المصلحة ، وهم لو وافقوه وافقه الناس .

١/١٢٤

وتفصيل المذهب فى أرض السواد وحدها فى العرض من منقطع الجبال بحلوان إلى طرف القادسية ، والمتصل بالعذيب من أرض العرب ، وفى الطول من تخوم الموصل إلى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرقى دجلة ، فأما الغربى الذى يلي البصرة فإنما هو إسلامى مثل شط عثمان كانت سباخاً ومواتاً فأحياها عثمان بن أبى العاص ،

وإنما سميت هذه الأرض سواداً ؛ لأن المسلمين لما خرجوا من البادية ورأوا هذه الأرض والتفاف شجرها سموها السواد لذلك .

ومذهب الشافعى ظاهر ؛ لأن عمر وقفها على المسلمين بعد أن استرجعها منهم ، وما يؤخذ منهم يكون أجرة ، وعلى قول أبى العباس بن شريح ، وأبى إسحاق المروزى أنه باعها منهم وما يأخذه من الثمن ، وقال سفيان الثورى جعل عمر أرض السواد وقفاً على المسلمين ما تناسلوا . وقال ابن شبرمة : ولا أجزى بيع أرض السواد ولا هبتها ولا وقفها .

وقد اختلف أصحاب الشافعى رضي الله عنه / فى معنى قوله : ولا أعرض ما أقول فى ١٢٤/ب أرض السواد إلا بظن مقرون إلى علم ؛ فمنهم من قال : أراد أن فتح السواد وخبره حصل من جهة العلم لكثرة نقله ، وأن ما فعله عمر من قسمتها أو وقفها ظن مقترن إلى ذلك ، وكل واحد منهما يتعلق بما يتعلق به الآخر . وقال أبو إسحاق : أراد أنه ظنٌ مستند إلى علم ؛ لأن الظن المستند إلى علم يجوز العمل به ؛ لأن الفروع المظنونة ترجع إلى أصول معلومة .

وقال الشيخ أبو حامد إن قوله : «ظن» أى غالب الظن ، وقوله : «علم» معناه الخبر المقبول ، وأن حسن الخبر يوجب العلم ، وكأنه قال : فتحت عنوة بدليلين : أحدهما: غالب ظن وهو أنه قسمها بين الغائمين .

والثانى : العلم بالخبر أنه فتحها عنوة . قال القاضى أبو الطيب : هذا غلط لأنه إذا كان فيه طريق يوجب العلم لا يجوز فيه الظن ولا يثبت به .

وحكى عن أبى هريرة أنه قال : أراد بالظن : ما حصل له من الظن بخبر الواحد؛ والعلم إنما أراد به الخبر . والله أعلم .

وأخبرنا الشافعى رضي الله عنه ، أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد ، فغنموا إبلاً كثيرة فكانت سهمانهم اثنى عشر بغيراً أو أحد عشر بغيراً .

وقد رواه المزنى عنه ، عن سفيان ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا فى سرية إلى نجد ، فأصاب سهم كل رجل منا اثنى عشر بغيراً ، ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيراً بغيراً .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه ، أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (١) .

أما البخارى : فأخرجه عن أبى النعمان ، عن حماد بن أيوب ، عن نافع .

١/١٢٥ / وأما مسلم : فأخرجه عن أبى الربيع ، وأبى كامل ، عن حماد بن أيوب ، وعن يحيى بن يحيى ، عن مالك ؛ وزاد فى رواية أخرى فلم يغيره رسول الله ﷺ .

وأما أبو داود : فأخرجه عن هناد ، عن عبده ، عن محمد بن إسحاق ، عن نافع ، وقال فى حديثه فنقلنا أميرنا بغيراً بغيراً لكل إنسان ثم قدمنا على رسول الله ﷺ فقسّم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل منا اثني عشر بغيراً بعد الخمس ، وما حاسبنا رسول الله ﷺ بالذى أعطانا صاحبنا ولا عاب عليه ما صنع فكان لكل رجل منا ثلاثة عشر بغيراً .

قوله : « فى سرية » ، السرية : طائفة من الجيش ينفذون فى الغزو على غرة ، وإنما سميت سرية لأنها تسرى بالليل حتى لا يظهر أمرها فيحترز منها . والنفل : بفتح الفاء وبسكونها ما يعطى الغازى زيادة على نصيبه ، وهو من الزيادة .

والذى ذهب إليه الشافى ﷺ : أن النفل من خمس الخمس ، وإنما يجوز أن يشترط الإمام للغزاة النفل عند الحاجة إلى ذلك ، وهو أن يكون بالمسلمين قلة وبالمشركين كثرة ولهم شوكة فيشترط لهم ذلك تحريضاً على القتال ، فأما إذا كانوا مستظهرين فلا حاجة بهم إلى ذلك .

قال : وأكثر مغازى النبى ﷺ لم يكن فيها أنفال ، فعلم أنه إنما فعل ذلك عند الحاجة ؛ ولأنه من سهم المصالح ، فلا يدفع إلا عند المصلحة ، ويكون تقدير ذلك إلى ما يراه الإمام كما كان شرطه إلى رأيه .

قال الشافى ﷺ : أخبرنا مالك ، عن أبى الزناد ؛ أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : كان الناس يعطون النفل من الخمس .

١/١٢٥ ب وقوله ابن المسيب : يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله ، وذلك من خمس النبى ﷺ / وبه قال الشافى وأبو عبيد . وقال غيره : إنما كان ينفلهم من الغنيمة التى يغمونها كما ينفل القاتل السلب من جملة الغنيمة . وفى رواية أبى داود :

(١) البخارى فى المغازى (٤٣٣٨) ، ومسلم فى الجهاد والسير (١٧٤٩ / ٣٥ ، ٣٧ مكرر) ، وأبو داود فى الجهاد (٢٧٤٣) .

أن أميرهم نفلهم دليل على أن النفل من الغنيمة قبل أخذ الخمس ، ويجوز أن يكون قد أسقط الخمس ونفلهم . وفي رواية الشافعي : نُفِلُوا لما لم يسم فاعله ، فيحتمل أن يكون المنفل أميرهم ، وأن يكون رسول الله ﷺ ، وقد صرح مسلم في بعض رواياته وكذلك أبو داود في رواية أخرى له : أن النبي ﷺ نفلهم ، والله أعلم .

وأخبرنا الشافعي رحمه الله ، أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن كثير ابن أفلق ، عن ابن محمد مولى أبي قتادة الأنصاري ، عن أبي قتادة الأنصاري قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين ، فلما التقينا كان للمسلمين جولة ، فرأيت رجلا من المشركين علا رجلا من المسلمين ، قال : فاستدرت له حتى أتيت من ورائه فضربته على حبل عاتقه ضربة ، فأقبل على فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب ، فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، فقال رسول الله ﷺ : « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، فقالها الثانية فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست فقالها الثالثة ، فقلت في الثالثة ، فقال رسول الله ﷺ : « مالك يا أبا قتادة ؟ » فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، ذلك القتيل عندي فأرضه عنى ؛ قال أبو بكر : لاها الله إذن لا نعد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله يعطيك سلبه ، فقال رسول الله ﷺ : / « صدق فأعطه إياه » قال ١/١٢٦ أبو قتادة : فأعطيته ، فبعت الدرع فابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام . قال مالك : المخرف : النخل .

هذا حديث صحيح ، متفق عليه ، أخرجه مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود (١) .

أما البخاري : فأخرجه عن القعني ، وعبد الله بن يوسف ، عن مالك ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد .

وأما مسلم : فأخرجه عن أبي الطاهر ، عن ابن وهب ، عن مالك ، وعن يحيى ابن يحيى ، عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد .

وأما أبي داود : فأخرجه عن القعني ، عن مالك .

(١) مالك في الموطأ ، كتاب الجهاد (٢/٤٥٤) (١٨) ، والبخاري في فرض الخمس (٣١٤٢) ، ومسلم في الجهاد والسير (٤١/١٧٥١) ، وأبو داود في الجهاد (٢٧١٧) .

وأما مالك : فأخرجه إسنادًا ولفظًا .

«الجولة» : المرة الواحدة ، تقول : جال الرجل في الحرب يجول جولاً وجولانا إذا حمل على خصمه وأصله من الحركة . وقوله : «قد علا رجلا من المسلمين» : أى ركه وتمكن منه ، واستولى عليه . وحبل العاتق : عصبه . وقوله : «وجدت منها ريح الموت» ، وهذا من الاستعارات الحسنة أن يجعل للموت ريحا فيشمها ؛ لأن ريح الشيء يصل إلى الإنسان قبل أن يصل الشيء إليه .

«والسلب» : الشيء المسلوب المنهوب : تقول : سلبت أسلبيه سلباً وسلباً أيضاً فعل بمعنى مفعول . وقوله : «من يشهد لى» : إنما هذا القول منه لنفسه ، أى أنه لما سمع قول النبي ﷺ : « من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه » قام ثم قال لنفسه : من يشهد لى ؛ لأنه كان الناس فى حالة قتله إياه مشغولين عنه بما دهمهم من الهزيمة ، فما كان يظن أن أحداً قد رآه ذلك الوقت حتى يشهد له ، ويجوز أن يكون قال ذلك القول ظاهراً للحاضرين من المسلمين ، أى من يشهد لى منكم ؛ ويعضد الأولى قول النبي ﷺ له : « مالك يا أبا قتادة ؟ » فلو كان قاله ظاهراً لما سأله عن حاله .

وقوله : «فأرضه عنى» : / أى أعطه ما يرضيه عنى ، إما من عندك أو ببعض السلب ليتوفر السلب عليه . وقوله : «لاها الله إذا» ؛ هذا من ألفاظ القسم ، والأصل فيه لا والله ، فأبدلوا من الواو هاء ، والصواب فيما قاله أئمة العربية أن يقال : لاها الله ذا ، أى والله لا يكون ذا ؛ إلا أن الذى جاء فى لفظ الحديث على اختلاف طرقة لاها الله إذاً وكذا يرويه المحدثون على ما سمعوه . وعمدت إلى الشيء أعمد إذا قصدت نحو .

وقوله : «أسد من أسد الله» ، شبهه لقوته وشجاعته بالأسد ، وقد سمي رسول الله ﷺ حمزة عمه أسد الله . «والمخرف» : بفتح الميم : البستان الذى تخترف ثماره أى تجتنى وتقطف ، وأراد به ها هنا حائط نخل ، وكذلك فسره مالك فى آخر الحديث . وأما المخرف بكسر الميم فهو الظرف الذى يجنى فيه الثمار .

والتائل : الادخار ، والجمع ، وأثل كل شيء أصله ، ويقال : تأثل ملك فلان إذا كثر .

والذى ذهب إليه الشافعي ﷺ : أن السلب للقاتل وحده دون غيره ، سواء شرط

له الإمام ذلك أو لم يشترط . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يستحق ذلك إلا بشرط الإمام .

وأخبرنا الشافعي رضي الله عنه : هذا حديث ثابت عندنا ، وفيه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل قتيلًا فله سلبه » يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل . والقاتل الذي يستحق السلب هو أن يكون ممن له سهم في الغنيمة ؛ فإن لم يكن له سهم كالمرأة والصبي والعبد ففيه قولان . وأما السلب : فهو كل ما كان متصلاً بالقتيل مما يحتاج إليه في الحرب من اللباس والسلاح والمركوب ، وأما لا يحتاج إليه مما عليه كالتاج والسوارين والطوق والمنطقة ، وهميان النفقة / ففيه قولان . وقد جعل ١/١٢٧ الأوزاعي وأحمد المنطقة من السلب .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يخمس السلب ، فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن الخطاب قال : إنا كنا لا نخمس السلب ، وإن سلب البراء قد بلغ شيئًا كثيرًا ، ولا أراني إلا خامسه ، وذكر عن ابن عباس أنه قال : السلب من الغنيمة وفيه الخمس .

قال الشافعي : وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمى شيء لم يجز تركه ، ولم يستثن رسول الله صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيره . قال : وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر أخرجها الشافعي عن ابن عيينة ، عن الأسود بن قيس ، عن رجل من قومه يسمى بشر بن علقمة قال : بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته ، فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فنفلنيه سعداً .

قال الشافعي رضي الله عنه واثني عشر ألفاً كثير . واحتج الشافعي أيضاً بحديث الوليد بن مسلم ، عن صفوان بن عمر ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه ، عن عوف بن مالك ؛ أن مددياً قتل رجلاً من الروم في غزوة مؤتة ، فأراد خالد بن الوليد أن يخمس السلب ، فقلت : قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل . والله أعلم .